المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٩
الباب الأول: مقدمات في الحكم الشرعي	٤١
الفصل الأول: التعريف بالحكم الشرعي، وأقسامه	٤٣
المبحث الأول: تعريف الحكم الشرعي	٤٥
المبحث الثاني: أقسام الحكم الشرعي	٤٩
المبحث الثالث: أقسام النظر في الحكم الشرعي	٥٣
المطلب الأول: الجانب النظري للحكم الشرعي	٥٣
المطلب الثاني: الجانب التطبيقي للحكم الشرعي	٥٥
المبحث الرابع: القطع والظن في الحكم الشرعي بين الفهم والتطبيق	٥٩
الأحكام التي ثبتت بالنصوص الشرعية	٥٩
الأحكام التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت وقطعية الدلالة	٦٠
الأحكام التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت ظنية الدلالة	٦١
الأحكام التي ثبتت بنصوص ظنية الثبوت قطعية الدلالة	٦٢
الأحكام التي ثبتت بنصوص ظنية الثبوت ظنية الدلالة	٦٣
الأحكام الاجتهادية	٦٤
أثر القطع والظن في ثبات الأحكام وتغيرها	٦٦
الثابت والمتغير من الأحكام الشرعية	٦٩

الأحكام ذات الأفهام الثابتة ٦٩
الأحكام القابلة للتغيير ٧٢
أسباب تغير الحكم ٧٢
أولًا: تغير الحكم لتغير علته ٧٢
ثانيًا: تغير الحكم لتغير مصلحته أو لدرء مفسدة أو دفع مشقة أو ضرر ٧٧
ثالثًا: تغير الحكم لتغير العرف والواقع ٨٠
رابعًا: تغير الحكم لتغير أحوال الناس (فساد الزمان) ٨٣
ضوابط تغير الحكم الشرعي ٨٦
المبحث الخامس: إطلاق وصف الحكم الشرعي علىٰ الأحكام الاجتهادية ٩٥
الفصل الثاني: شروط المجتهد في الحكم الشرعي في الفهم والتطبيق ٩٧
المبحث الأول: شروط المجتهد لفهم الحكم الشرعي واستنباطه ١٠١
المبحث الثاني: شروط المجتهد لتطبيق الحكم الشرعي علىٰ الوقائع والأحداث ١١٥
المبحث الثالث: الأدلة التي يستند إليها المجتهد في ثبوت الأحكام وفي تنزيلها وإيقاعها ١١٩
الفصل الثالث: الخصائص العامة للأحكام الشرعية ١٢٣
المبحث الأول: الربانية ١٢٥
المبحث الثاني: العموم والشمول ١٣٣
المبحث الثالث: المساواة ١٣٩
المبحث الرابع: الثبات والمرونة ١٤٣
المبحث الخامس: الواقعية ١٤٧
المبحث السادس: الغائية ١٥٣
الباب الثاني: منهج فهم الحكم الشرعي ١٥٧
التمهيد: أهمية معرفة منهج فهم الحكم الشرعي ١٥٩

الفصل الأول: سمات الحكم الشرعي على المستوى النظري ١٦٣
المبحث الأول: الاستجلاء والاستكشاف ١٦٥
المبحث الثاني: التجريد ١٦٧
المبحث الثالث: التعميم والكلية ١٦٩
المبحث الرابع: ملازمة العزيمة والأحوال الاختيارية ١٧١
الفصل الثاني: الضوابط المنهجية المحددة لفهم الحكم الشرعي ١٧٣
المبحث الأول: الضوابط المنهجية المحددة لفهم واستنباط الأحكام الشرعية من النصوص ١٧٥
المطلب الأول: الاعتبار اللغوي ١٨٥
الفرع الأول: ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنىٰ ١٨٧
الفرع الثاني: التأويل وضوابطه ٢٠٨
أساس التأويل ٢١٠
أهداف التأويل ٢١٢
مجال التأويل، وحدوده ٢١٣
ضوابط التأويل الصحيح ٢١٧
الفرع الثالث: أثر السياق في تحديد المعنىٰ ٢٢٠
الفرع الرابع: تفسير النص وفق معهود خطاب العرب ٢٢٨
المطلب الثاني: معرفة السياق التاريخي ودوره في فهم النص ٢٣١
المطلب الثالث: النظر التكاملي للنصوص، وربط الأحكام بعضها ببعض ٢٣٩
المطلب الرابع: ربط النصوص الجزئية بالمقاصد الكلية ٢٤٥
المبحث الثاني: الضوابط المنهجية المحددة لفهم واستنباط الأحكام الاجتهادية فيما لا نص فيه ٢٥٣
المبحث الثالث: العقل ودوره في فهم واستنباط الأحكام من المنصوص وغير

المنصوص عليه ٢٦٥
الفصل الثالث: مظاهر الإخلال بالمنهج الشرعي في فهم الحكم الشرعي ٢٧٧
المبحث الأول: الإخلال بقواعد وقانون اللسان العربي ٢٧٩
المبحث الثاني: النظر الجزئي للنصوص وعدم ربط الأحكام بعضها ببعض ... ٢٨٣
المبحث الثالث: الغفلة عن اعتبار المقاصد وحكمة التشريع أو الغلو في اعتبارها علىٰ حساب النصوص الجزئية ٢٨٥
المبحث الرابع: تقديم العقل علىٰ النص ٢٨٧
المبحث الخامس: تقديس الآراء الاجتهادية ٢٩١
الباب الثالث: منهج تطبيق الحكم الشرعي ٢٩٣
التمهيد: أهمية فقه المنهج التطبيقي للأحكام الشرعية ٢٩٥
الفصل الأول: سمات الحكم الشرعي على المستوى التطبيقي ٣٠١
المبحث الأول: التجزئة والإفراد ٣٠٣
المبحث الثاني: التعيين ٣٠٥
المبحث الثالث: الارتباط بالواقع والحوادث والملابسات والظروف ٣٠٧
الفصل الثاني: منهج تطبيق الحكم الشرعي في النصوص والتراث ٣٠٩
المبحث الأول: منهج القرآن الكريم في تنزيل الأحكام ٣١١
المبحث الثاني: منهج السنة النبوية في تنزيل الأحكام ٣١٩
المبحث الثالث: منهج تطبيق الأحكام عند الصحابة ٣٢٥
المبحث الرابع: منهج تطبيق الأحكام الشرعية عند الأصوليين والفقهاء ٣٥٣
نماذج من المسائل الفقهية التي تنحو منحىٰ التطبيق ٣٥٦
(١) حد الحرابة ٣٥٦
(٢) التخيير في الأسرىٰ ٣٥٩
(٣) جريان الأحكام الخمسة علىٰ بعض القضايا كالنكاح وتولي المناصب ...٣٦١

(٤) التسعير ٣٦٦
المبحث الخامس: القواعد الأصولية والقواعد الفقهية المتصلة بالتطبيق ٣٧٣
المطلب الأول: القواعد الأصولية المتصلة بالتطبيق ٣٧٥
الفرع الأول: قاعدة الرخصة والعزيمة ٣٧٧
الفرع الثاني: قاعدة الأسباب والعلل، والشروط والموانع ٣٨٠
الفرع الثالث: قاعدة شروط التكليف ٣٨٢
الفرع الرابع: عوارض الأهلية ٣٨٨
الفرع الخامس: قاعدة المصالح ٣٩٠
الفرع السادس: الاجتهاد في، تحقيق: المناط ٣٩٤
الفرع السابع: تجديد الاجتهاد ٣٩٧
الفرع الثامن: قاعدة الفتوىٰ ٤٠٤
المطلب الثاني: القواعد الفقهية المتصلة بالتطبيق ٤١٠
الفرع الأول: الأمور بمقاصدها ٤١١
الفرع الثاني: المشقة تجلب التيسير ٤١٩
الفرع الثالث: الضرر يزال ٤٢٧
الفرع الرابع: اليقين لا يزول بالشك ٤٣٣
الفرع الخامس: العادة محكمة ٤٣٧
الفرع السادس: لا ينكر تغير الفتوىٰ بتغير الأزمان ٤٤٢
الفصل الثالث: المقومات الأساسية التي يرتكز عليها المنهج التطبيقي للأحكام الشرعية ٤٤٥
المبحث الأول: العلم بالواقعة، والواقع المحيط بها ٤٤٩
المطلب الأول: تصور الواقعة تصورًا دقيقًا ٤٥٩
المطلب الثاني: معرفة الواقع المحيط بالواقعة ٤٦٣

الجذور التاريخية لفقه الواقع ٤٦٣
جدلية العلاقة بين الشرع والواقع ٤٦٨
فقه الواقع بين الجامدين والغالين ٤٧١
سلبيات إغفال فقه الواقع في الاجتهاد التطبيقي ٤٧٣
مصادر معرفة الواقع وآليات فقهه ٤٧٤
مقومات فقه الواقع ٤٧٧
أولًا: إدراك المؤثرات البيئية ٤٧٧
ثانيًا: فقه المتغيرات السياسية ٤٨٩
ثالثًا: فقه طبيعة النفس البشرية ٤٨٠
رابعًا: فقه الحركة الاجتماعية ٤٨٥
خامسًا: فقه السنن الكونية ٤٨٩
المطلب الثالث: منهج فقه النوازل المعاصرة ٤٩٧
المنهج الإجرائي التطبيقي للنوازل المعاصرة ٤٩٨
أولًا: التصور ٤٩٩
ثانيًا: التوصيف أو التكييف ٥٠٢
ثالثًا: التنزيل ٥٠٥
المبحث الثاني: تحقيق: المناط، وأثره في تطبيق الحكم الشرعي ٥٠٧
المطلب الأول: تعريف، تحقيق: المناط ٥٠٩
المصطلحات ذات الصلة ٥١٧
أولًا: تنقيح المناط ٥١٧
ثانيًا: تخريج المناط ٥١٩
أهمية الاجتهاد بتحقيق: المناط ٥٢٠
حجية، تحقيق: المناط ٥٢١

المطلب الثاني: أنواع الاجتهاد في، تحقيق: المناط ٥٢٣
القسم الأول: تحقيق: المناط في الأنواع ٥٢٣
القسم الثاني: تحقيق: المناط في الأعيان ٥٢٤
القسم الثالث: تحقيق: مناط التنزيل ٥٢٥
المطلب الثالث: أثر، تحقيق: المناط في تطبيق الأحكام الشرعية ٥٢٩
مجالات تطبيق، تحقيق: المناط ٥٣٤
المبحث الثالث: مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية ٥٣٧
المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة ٥٣٩
الحكمة والعلة والمصلحة وصلتها بالمقاصد ٥٤٣
المطلب الثاني: إثبات مقاصد الشريعة ٥٤٩
المطلب الثالث: أنواع المقاصد الشرعية ومراتبها ٥٦١
التقسيم الأول: من حيث درجة طلبها، وما تشتمل عليه من المصالح ٥٦١
أولًا: الضروريات ٥٦٣
الترتيب بين الضروريات ٥٦٦
ثانيًا: الحاجيات ٥٦٨
ثالثًا: التحسينيات ٥٦٩
التقسيم الثاني: من حيث توجه القصد إليها ٥٧٠
المقاصد الأصلية ٥٧٠
المقاصد التابعة ٥٧٠
التقسيم الثالث: من حيث تعلقها بالمكلفين ٥٧٥
المقاصد العامة ٥٧٥
المقاصد الخاصة ٥٧٥
التقسيم الرابع من حيث شمولها أبواب التشريع الإسلامي ٥٧٦

(١) المقاصد الكلية ٥٧٦
(٢) المقاصد النوعية ٥٧٦
(٣) المقاصد الجزئية ٥٧٧
كلمة حول حصر المقاصد بالكليات الخمس ٥٧٧
وجهة نظر في تقسيم المقاصد ٥٨٢
المطلب الرابع: طرق الكشف عن المقاصد ٥٨٩
المرجعية العليا للمقاصد للقرآن والسنة ٥٨٩
مناهج العلماء في الكشف عن المقاصد ٥٩٢
طرق معرفة المقاصد ٥٩٤
المطلب الخامس: أهمية معرفة مقاصد الشريعة في التطبيق ٦٠١
المطلب السادس: مسالك اعتبار ومراعاة مقاصد الشريعة في التطبيق ٦٠٥
الفرع الأول: مراعاة فقه الموازنات ٦٠٧
مفهوم فقه الموازنات ٦٠٧
أهمية فقه الموازنات في التطبيق وخطورته ٦٠٧
مشروعية فقه الموازنات ٦٠٨
مبدأ الموازنات ٦١١
الأساس الذي بني عليه فقه الموازنات ٦١١
تهيئة لمسالك التعارض بين المصالح والمفاسد ٦١٧
القاعدة العامة في الموازنات ٦٢٠
مسألة: تعارض المصالح فيما بينها ٦٢٤
معايير الترجيح بين المصالح المتعارضة ٦٢٥
أولًا: الترجيح بحسب الحكم ٦٢٥
ثانيًا: الترجيح باعتبار رتبة المصلحة ٦٢٦

ثالثًا: الترجيح بأعلىٰ المصالح نوعًا ٦٢٦
رابعًا: الترجيح باعتبار الشمول ٦٢٧
خامسًا: الترجيح المصلحة الكبرىٰ ٦٢٩
سادسًا: الترجيح باعتبار الديمومة والنظر المستقبلي ٦٣٠
سابعًا: الترجيح للمصلحة العاجلة علىٰ الآجلة ٦٣٠
مسألة: تعارض المفاسد فيما بينها ٦٣١
أولًا: الترجيح بحسب الحكم ٦٣٢
ثانيًا: الترجيح باعتبار رتبة المفسدة ٦٣٢
ثالثًا: الترجيح بترك أعلىٰ المفاسد نوعًا ٦٣٣
رابعًا: الترجيح باعتبار الشمول والعموم ٦٣٥
خامسًا: الترجيح بدفع المفسدة الكبرىٰ ٦٣٥
سادسًا: الترجيح باعتبار الديمومة والنظر المستقبلي ٦٤٠
سابعًا: الترجيح بترك المفسدة العاجلة علىٰ الآجلة ٦٤١
ثامنًا: ترجيح درء آكد المفسدتين تحققًا ٦٤١
مسألة: تعارض المصالح والمفاسد ٦٤٢
أولًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بأعلاهما حكمًا ٦٤٥
ثانيًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة باعتبار أعلاهما رتبة ٦٤٦
ثالثًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بأعلاهما نوعًا ٦٤٨
رابعًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بأعمهما ٦٤٨
خامسًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بأكبرهما قدرًا ٦٥٠
سادسًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بأطولهما زمنًا ٦٥٣
سابعًا: الترجيح بين المصلحة والمفسدة بآكدها وقوعًا ٦٥٤
كلمة أخيرة في قواعد الموازنات بين المصالح والمفاسد ٦٥٥

مسألة: مسالك الموازنة بين المصالح والمفاسد ٦٥٥
مسألة: الموازنة بين المقاصد والوسائل، والأصول والتوابع ٦٥٥
مسألة: الموازنة بين قصد الشارع وقصد المكلف ٦٥٩
الفرع الثاني: مراعاة فقه الأولويات ٦٦٢
معنىٰ فقه الأولويات ٦٦٢
أهمية فقه الأولويات ٦٦٢
مشروعية فقه الأولويات ٦٦٣
مقومات فقه الأولويات ٦٦٩
الأول: معرفة مراتب الأحكام الشرعية ٦٦٩
الثاني: فقه درجات المصالح والمفاسد ٦٧٠
الثالث: فقه الواقع والتبصر فيه ٦٧٢
(١) تقدير الظرف الزماني والمكاني (الظرف الواقعي) ٦٧٢
(٢) تقدير الظرف الشخصي ٦٧٥
(٣) التقديم بحسب الإمكان من عدمه ٦٨٤
الفرع الثالث: مراعاة فقه الضرورة والحاجة ٦٨٧
المسألة الأولىٰ: فقه الضرورة ٦٨٧
تعريف الضرورة ٦٨٧
أدلة اعتبار الضرورة ٦٨٨
معيار تقدير الضرورة ٦٨٩
مجالات الضرورة ٦٩١
ضوابط الضرورة المبيحة للترخص، في استباحة المحظور ٦٩١
الضابط الأول: أن تكون الضرورة واقعة أو متوقعة ٦٩٢
الضابط الثاني: أن تكون الضرورة ملجئة ٦٩٢

الضابط الثالث: أن تقدَّر الضرورة بقدرها ٦٩٣
الضابط الرابع: تعذر دفع الضرورة بوسيلة أخرىٰ غير فعل المحظور ٦٩٥
الضابط الخامس: ألا يترتب علىٰ العمل بالضرورة ضرر أكبر من الضرر الحاصل بها ٦٩٥
الضابط السادس: أن تكون الضرورة من غير اكتسابه بطريق القصد ٦٩٧
المسألة الثانية: فقه الحاجة ٧٠١
أقسام الحاجة ٧٠٢
أولًا: الحاجة العامة ٧٠٢
الثانية: الحاجة الخاصة ٧٠٢
الأدلة الشرعية علىٰ اعتبار الحاجة مناطًا للتخفيف والتيسير ٧٠٤
شروط الحاجة ٧٠٨
أساس فقه الضرورة والحاجة ٧١٥
علاقة فقه الضرورة والحاجة بمقاصد الشريعة الإسلامية وأثره في التطبيق ٧١٦
الفرع الرابع: مراعاة فقه المتغيرات ٧١٧
المراد بفقه المتغيرات ٧١٧
ضوابط تغير الفتوىٰ بالحكم الشرعي ٧٢٣
مقومات فقه المتغيرات ٧٢٤
وجه ارتباط فقه المتغيرات بمقاصد الشريعة وأثره في التطبيق ٧٢٥
المبحث الرابع: اعتبار مآلات الأحكام، ونتائج التصرفات ٧٢٧
المطلب الأول: تعريف مآلات الأحكام ٧٢٩
المطلب الثاني: أدلة اعتبار المآلات ٧٣٣
أساس اعتبار المآلات وصلته بالتطبيق ٧٣٨
العوامل التي تتحكم باعتبار المآلات ٧٤١

(١) الخصوصية الذاتية ٧٤١
(٢) الخصوصية الظرفية ٧٤٢
(٣) الخصوصية الواقعية ٧٤٣
مسالك الكشف عن المآلات ٧٤٣
المسلك الأول: الاستقراء الواقعي ٧٤٣
المسلك الثاني: الاسترشاد بقصد الفاعل ٧٤٤
المطلب الثالث: مسالك اعتبار المآلات في التطبيق ٧٤٩
الفرع الأول: الاستحسان ٧٥١
تعريف الاستحسان ٧٥١
وجه كون الاستحسان أحد تطبيقات فقه المآلات ٧٥٤
كلمة عن اعتبار مبدأ الاستحسان كمنهج ووسيلة من أسس التشريع ٧٥٧
الفرع الثاني: سد الذرائع ٧٦٥
تعريف الذرائع ٧٦٥
تقسيم الذرائع وحجيتها ٧٦٦
حجية سد الذرائع ٧٦٨
وجه كون سد الذرائع من مسالك اعتبار المآل ٧٧١
الأدلة علىٰ حجية سد الذرائع ٧٧٢
فتح الذرائع التي مآلها مصالح ٧٧٦
الفرع الثالث: إبطال الحيل ٧٧٧
تعريف الحيل ٧٧٧
أقسام الحيل ٧٧٨
أدلة إبطال الحيل ٧٨٢
العلاقة بين الحيل وسد الذرائع ٧٨٣

وجه كون إبطال الحيل من مسالك اعتبار المآل ٧٨٤
الفرع الرابع: مراعاة الخلاف ٧٨٧
تعريف مراعاة الخلاف ٧٨٧
حجية مراعاة الخلاف ٧٨٧
مكانة مراعاة الخلاف في أصول المالكية ٧٨٨
وجه كون مراعاة الخلاف من تطبيقات اعتبار المآل ٧٩٠
الفرع الخامس: الاحتياط ٧٩١
تعريف الاحتياط ٧٩١
مشروعية الأخذ بالاحتياط ٧٩١
شرط العمل بالاحتياط ٧٩٢
وجه كون الاحتياط من مسالك اعتبار المآل ٧٩٣
المبحث الخامس: نماذج تطبيقية لمنهج تنزيل الأحكام الشرعية على القضايا المعاصرة ٧٩٧
المطلب الأول: التورق المصرفي ٧٩٩
المطلب الثاني: الشورى بين المبدأ والتطبيق، والإلزام والتخيير ٨٠٧
المطلب الثالث: عمل المرأة ٨١٣
المطلب الرابع: الزواج بنية الطلاق ٨٢٣
الفصل الرابع: آثار الإخلال بمنهج تطبيق الأحكام الشرعية ٨٣٥
الخاتمة ٨٤٣
فهرس المصادر والمراجع ٨٥٣